حقوق الإنسان بين السجون والمدارس

عبدالله المطيري

شاهدت كما شاهد الكثيرون مقاطع البلوتوث التي نقلت مشاهد ضرب قام بها رجال أمن ضد مساجين في إصلاحية الحائر، جنوب الرياض. كان المشهد مؤلما لكل من يحمل بداخله حسا إنسانيا صادقاً وحديثاً. أقول حديثاً هنا لأن حقوق الإنسان وصلت في العصر الحديث إلى مستويات غير مسبوقة. وإلا فما معنى أن يضرب حارس السجن سجينه في الفكر القديم؟! لا شيء. بل إن من لا يزال يعيش عصور الماضي لن يرى بأسا في أن يقوم حارس الأمن بمعاقبة السجين حين يرى منه خطأ. فكرة أن الفرد ليس له حق معاقبة الفرد الآخر دون موجب قانوني تقرّه جهات مستقلة وأن يكون هناك ضوابط محددة لهذا العقاب، هي فكرة أخذت تطبيقها في الحياة مع ثورة مفاهيم حقوق الإنسان. ومن هنا تأتي أهمية تثقيف الشعب بكافة فئاته بحقوقهم بشكل واضح ومباشر وهي الدعوة التي كنت طالبت بها حقوق الإنسان في السعودية وتجاوب معها مشكورا رئيس جمعية حقوق الإنسان ولكنها لم تأخذ بعد مرحلة الفعل في الواقع.

حسب تصريح مدير عام السجون اللواء علي الحارثي المنشور هنا في صحيفة الوطن العدد ٢٣٩٥ يوم السبت الماضي، فإن رجال الأمن المتورطين سيأخذون عقابهم حسبما تنص عليه اللوائح والأنظمة التي تمنع الاعتداء على المساجين. ولكن الأسئلة التي تتقافز هنا تتوجه إلى عدد من الجهات المختلفة. أولا: ماذا عن الأنظمة والقوانين المعمول بها في السجون؟ ألم يحن الوقت لمراجعتها وفقا لما وقعت عليه الحكومة مؤخرا من اتفاقيات متعلقة بحقوق الإنسان ومن ضمنها حقوق المساجين؟ أرى أنه من المناسب مراجعة هذه القوانين حالا وأن نجعل من هذه الحالة، التي يبدو أنها لم تكن الأولى، أمرا مثيرا يشحذ النفوس للعمل بجد لفتح هذا الملف بصراحة وشفافية.

السؤال الثاني يتعلق بمدى وعي العاملين في السجون والمساجين بالقوانين التي تحكم العمل بها. بالتأكيد أن عددا ليس بالقليل من الحرّاس كان يشاهد عملية الضرب ولم يبدر منهم استنكار ولا معارضة مما يدل على أن الوعي بالأنظمة الحالية ضعيف جدا لدرجة عدم التأثير. كما نتساءل عن مجهود مسؤولي السجون في توعية المساجين بحقوقهم داخل السجن. هل تقام لهم ندوات توعية في هذا الشأن؟ هل توزع عليهم كتب ومنشورات لها تشرح لهم حقوقهم وتبين لهم الخطوات التي يجب أن يسلكوها حين يتم الاعتداء عليهم. أيضا يرد سؤال عن مدى صلاحية القنوات التي توفر للمسجون حق التظلم والمطالبة بحقه.

التساؤل الثالث يتعلق بمدى تطبيق القوانين المتعلقة بحفظ حقوق المساجين. ماذا لو لم يتم نشر هذه المقاطع بالبلوتوث ويشاهدها الجميع؟ هل ستحظى بنفس الاهتمام. ولذا لا بد من وجود جهات رقابية مستقلة كمنظمات حقوق الإنسان الوطنية تراقب الأوضاع وتتأكد من سير الأمور بشكل سليم. لا فائدة من وجود القوانين، أيا كانت، دون وجود آلية فاعلة تراقب التطبيق وتحاسب المقصرين فيه. لا يمكن أن يوكل الأمر لأفراد، لا بد من وجود آلية يخضع لها الجميع.

ولكن، ومن أجل نظرة شمولية قدر الإمكان، أطرح هذا السؤال: من هم الذين من المفترض أن يكونوا الأقل تأثرا بمشاهد الاعتداءات هذه في السجون؟ إنهم، وبحكم الاعتياد، المدرسون والإداريون العاملون في المدارس!! ذلك أن الضرب على الأيدي والأرجل لا يزال أسلوبا معتادا وممارسا في أغلب المدارس الحكومية. رغم وجود قرارات صريحة بمنع الضرب بكل أشكاله. ولكن المشكلة تكمن في أن الغالبية غير مقتنعين بهذا القرار ولذا يأتي المشرفون للمدارس ويذكرون صراحة أنهم ليسوا ضد الضرب ولكن على المدرسة والمعلم تحمل المسؤولية حين يقع أذى على الطالب جرّاء الضرب. بمعنى أننا لن نمنعكم ولكن حين تكون هناك شكوى لن نقف معكم. وهذا سلوك مؤسف من أكثر من جهة، فهو أولا متحايل ثم إنه نوع من أنواع الفساد الإداري حين يتخلى المسؤول عن دوره في تطبيق النظام ومتابعة الالتزام به.

وما يثبت عدم الجدية في ضبط العنف في المدارس أن الوزارة لم تقم بتثقيف الطلاب وحتى المعلمين فيما يخص الحقوق التي يجب أن تصان داخل المنشأة التعليمية. وأخص هنا الحقوق المتعلقة بحقوق الإنسان في كرامته وحفظ جسده وروحه من الاعتداء. كما أن منظمات حقوق الإنسان الوطنية لم تتصل بالمدارس بعد، لا يزال الحجاب شديدا بين مدارسنا ومفاهيم حقوق الإنسان الحديثة. وبالتأكيد أن مثل هذا الجو مهيأ جدا ليحتوي أشكال وأنواع الانتهاكات والاعتداءات ولا أنسى هنا أن أذكر بحادثة الطفل الذي ألزمه المرشد الطلابي بتقبيل رجل زميله المعلم. وماذا جرى بعد هذه القضية؟ فصل المرشد والمعلم غير السعوديين!! ولكن متى سنعلم أن القضية ليست قضية فردية تعالج بعلاج فردي إنها قضية عامة ويجب أن يكون التدخل حيالها بمستوى التشريعات والحملات الوطنية والمشاريع المضادة. يجب أن تكون هذه الأحداث فرصة للإفاقة على هذا الواقع المرير. أما أن نبقى نعالجها في إطار الأحداث الفردية فإن أصل المشكلة سيبقى وتكرار الحداثة لن ينتهي!!

بين السجون والمدارس تبرز حاجة أساسية وماسّة وأولوية هي حاجة الوصول إلى مستوى معقول من تطبيق حقوق الإنسان في كافة أرجاء الوطن. هذا التطبيق لا يأتي بالنوايا الحسنة والرغبات. بل يأتي كنتيجة لعمل مؤسسي وفاعل وحقيقي من أجل هذا الهدف. نادِيت سابقا بضرورة البدء بمشروع وطني توعوي تحت شعار "حقوقي" يكون موجها لكافة شرائح المجتمع من أجل توعيتهم بحقوقهم بشكل واضح ومباشر. هذا المشروع يفترض أن يكون متوافقا مع روح العصر ومع الاتفاقيات المهمة التي وقعت عليها الحكومة وأقرّتها. هذه الحملة من الضروري أن يوازيها عمل تشريعي موسّع يشمل كافة الأنظمة لإدخال قوانين وأنظمة تحفظ هذه الحقوق وتطوير ما هو موجود وتحديثه. يفترض استغلال كل الوسائل الممكنة لتحقيق هذه الأهداف: الوسائل الإعلامية والتعليمية وغيرها من نقاط الوصول إلى الناس. أليس من المؤسف ألا تقوم مدارسنا بأي عمل لتوعية الإنسان بحقوقه. أين الإنسان في أفقها إذن.

هذا مشروع للإنسان، الثروة الحقيقية لكل الأوطان. الإنسان الذي هو سر أي نجاح وأي فشل، الإنسان المشروع الذي يجب الاستثمار فيه. إذا أردنا أن يقوم الناس بواجباتهم بدرجة مرضية فعلينا أن نسعى أن يأخذوا حقوقهم بالكامل. من هنا جاءت فكرة المؤسسات التي تنظم الحياة، جاءت من أجل الإنسان، من أجل حفظ حقوقه بالدرجة الأولى.

إذا كنا نفكر في مستقبل مشرق لهذا البلد فإن هذه الأنواع من المشاريع هي مشاريع المستقبل، لن تغني المشاريع الاقتصادية والعسكرية شيئا إذا بقيت المنظومة الحقوقية الإنسانية متخلفة عنها. هذا التناقض والتفاوت قادر على إفشال كل المشاريع والخطط. دون أن نسهم في إيجاد إنسان سوي يعرف حقوقه وواجباته ويعيش بعزّة وكرامة مستمدة من ثقته بوجود نظام قوي وسريع يكفل له كل هذه الحقوق فإننا لن نستطيع مقاومة أشكال الفساد المستشرية والتجاوزات المتعددة وهذه هي سرطانات كل خطة للمستقبل.

نقلا عن جريدة "الوطن" السعودية

التقرير السنوي حول إنجازات دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2006 م

ثانياً : التنمية الإدارية :-

ركزت الأمانة العامة خلال مسيرتها الماضية وحتى الآن على تفعيل دور التنمية الإدارية بدول المجلس وبناءً عليه فقد عقدت الأمانة العامة ستة إجتماعات لأصحاب المعالي والسعادة مديري عموم معاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية بدول المجلس ، إضافة إلى إقامة أحد عشر لقاءا دورياً للمسؤولين التنفيذيين في المعاهد وورش العمل والندوات المتخصصة ، وقد صدر عن تلك الإجتماعات العديد من القرارات الهامة والتي كان من أبرزها :

١. الموافقة على تنفيذ برنامج التدريب عن بعد بين معاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية بدول المجلس على مراحل متعددة وتبلغ قيمة المرحلة الأولى للبرنامج (٢,٠٦٤,٥٠٠ دولار) .

٢. إقرار استراتيجية التعاون والتكامل بين معاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية (الدوحة/ديسمبر/٢٠٠٣م) .

٣. إقرار مشروع "نظام خدمات المعلومات في مجال التوثيق والمكتبات" .

٤. الموافقة تنفيذ مشروع تبادل الخبرات (الخبراء) بين معاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية بدول المجلس خلال عام ٢٠٠٦م .

٥. تبني موضوع اللقاء الدوري الحادي عشر للمسئولين في معاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية بدول المجلس (الإستثمار في التدريب وقياس العائد) بحيث يكون مشروع برنامج عمل مستقبلي خلال عام ٢٠٠٧م .

ثالثاً : العمالة الوافدة وآثارها السلبية على دول المجلس :-

لقد أدركت دول المجلس منذ بداية عقد التسعينات الآثار السلبية للعمالة الوافدة ومدى خطورة الإعتماد عليها واستمرار وجودها بالحجم الكبير ، ومن هذا الإدراك بدأت الدول الأعضاء في معالجة هذه المشكلة، عن طريق الإهتمام بتوطين الوظائف وبرامج إحلال العمالة المواطنة محل العمالة الوافدة، وقامت بجهود خاصة على مستوى كل دولة وتوجت تلك الجهود والإهتمامات بقرارات المجلس الأعلى في دوراته المتتالية ، وقد استمرت تلك التوجهات منذ دورة المجلس الأعلى الخامسة عشرة (البحرين ديسمبر/١٩٩٤م) بضرورة قيام الأجهزة والإدارات والمؤسسات والهيئات في القطاعين العام والخاص باتخاذ الإجراءات التنفيذية للحد من العمالة الوافدة وإحلال العمالة المواطنة محلها.

وسعيا لتحقيق التوازن في التركيبة السكانية وهيكل قوة العمل بدول المجلس ،فقد تم اعتماد وثيقة الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون من المجلس الأعلى في دورته التاسعة عشرة (أبوظبي - ديسمبر ١٩٩٨م) ، كما أقر المجلس الأعلى في دورته العشرين (الرياض - نوفمبر ١٩٩٩م) تشكيل لجنة مشتركة لدراسة العمالة الوافدة والتركيبة السكانية بدول مجلس التعاون وتوصلت هذه اللجنة إلى مجموعة من الآليات والإجراءات التنفيذية والتي من أهمها أن تضع كل دولة نسبا تمثل الحد الأقصى المسموح به لنسبة غير المواطنين إلى مجموع السكان وإلى مجموع قوة العمل والتأكيد على تفعيل برامج سياسات الإحلال في كل دولة ورفع تكلفة العمالة الوافدة إلى الحد الذي يجعل توظيفها غير مجدي لصاحب العمل.

وقد توجت هذه الجهود بقرار المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين (المنامة ديسمبر/٢٠٠٠م) بالموافقة على تبني تلك الآليات والإجراءات التنفيذية .

رابعاً : مد الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين خارج دولهم في أي دولة عضو:

تنفيذاً لقرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري واللجان الوزارية المختصة بضرورة توفير الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس فيما بعد الخدمة في القطاعين العام والخاص، تعمل الأمانة العامة وتحت إشراف مديري عموم أجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية بدول المجلس من خلال اجتماعاتهم بهذا الخصوص، على إيجاد الوسائل والسبل لتوفير الحماية التأمينية عن طريق التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية.

وبمتابعة من الأمانة العامة لإنجاز المشروع وتنفيذ القرارات الخاصة به تم عرض الموضوع على القنوات المختصة لوضع الآليات المناسبة لإقراره بصورته النهائية. وصدر حيال ذلك عدد من التوصيات، من أبرزها مد الحماية التأمينية عن طريق التقاعد المدني والتأمينات الإجتماعية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو على أن يكون التطبيق إختياريا لمدة سنة واحدة تبدأ من أول يناير ٢٠٠٥م وإلزاميا من أول يناير ٢٠٠٦م وبعد عرض الموضوع على لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعهم الرابع والستين وعلى أصحاب المعالي وزراء العمل والشئون الإجتماعية في دورتهم (٢١) وعلى الإجتماع الرابع لرؤساء أجهزة التقاعد المدني والتأمينات الإجتماعية وعلى المجلس الوزاري في دورته التحضيرية (المنامة/ديسمبر/٢٠٠٤م) ثم عرض الموضوع على المجلس الأعلى في دورته الخامسة والعشرين (ديسمبر/٢٠٠٤م المنامة) حيث صدر عن المجلس الأعلى قرارا بالموافقة على مد مظلة الحماية التأمينية للمواطنين العاملين خارج دولهم في أي دولة عضو من دول المجلس والنظام الملحق به ومذكرته الإيضاحية.

وتنفيذا لقرار المجلس الأعلى المشار إليه قامت الأمانة العامة بتعميم القرار على الجهات المعنية في الدول الأعضاء ، وبالتنسيق مع الأمانة العامة قام فريق العمل الفني المكلف بمتابعة تنفيذ قرار المجلس الأعلى بمواصلة عقد اجتماعاته ، وقد بدأ تطبيق القرار بصورة إلزامية اعتبارا من أول يناير/٢٠٠٦م وبعرض تقرير على المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي/ديسمبر/٢٠٠٥م) للإطلاع علما الإجراءات التي تمت أكد المجلس الأعلى بضرورة إصدارة القرارات والتشريعات الداخلية لتطبيق القرار في موعده المحدد مع إعطاء دولة قطر مهلة في التطبيق إلى ٢٠٠٧م حسب طلبها ، وفي هذا الصدد أصدرت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان قراراتها الداخلية بالتطبيق، وتعمل بقية الدول الأعضاء الأخرى على إصدار تشريعاتها وقراراتها الداخلية في الوقت القريب .

خامساً. تشغيل المواطنين وتسهيل تنقلهم فيما بين دول المجلس :

تمثل القرارات التي اتخذها المجلس الأعلى في دوراته المختلفة بشأن توظيف القوى العاملة وتسهيل تنقلها فيما بين دول المجلس عمقاً إستراتيجياً للدول الأعضاء وقد تضمنت تلك القرارات المنطلقات والسياسات والخطط والإجراءات التنفيذية لتوفير فرص العمل للمواطنين وتسهيل تنقلهم فيما بين دول المجلس.

وتنفيذاً لتلك القرارات تعمل الأمانة العامة بالتعاون مع اللجان الوزارية والجهات المعنية المختصة في الدول الأعضاء ، على إتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لتطبيق جميع القرارات الصادرة بهذا الشأن.

كما عمل وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون من خلال اجتماعاتهم في إطار الأمانة العامة، أو من خلال مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون بدول الخليج العربية، على تحقيق أهداف مجلس التعاون وبنود الاتفاقية الاقتصادية من حيث حرية العمل والإقامة والتنقل لمواطني دول المجلس في القطاع الخاص، ولعل أبرز ما تمخض عن هذه الاجتماعات، قرار المجلس الأعلى في دورته الرابعة عشرة (الرياض - ديسمبر ١٩٩٣م) الخاص بالمساواة بين مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الأهلي وفقا للضوابط التنفيذية المرفقة بالقرار وقد أصدرت جميع دول المجلس القرارات الداخلية لتنفيذ القرار المشار إليه. وتقوم الأمانة العامة بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة بهذا الشأن.

كما تتابع الأمانة العامة بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية والجهات المختلفة والمعنية في الدول الأعضاء تنفيذ قرارات المجلس الأعلى الخاصة بتوفير فرص التوظيف لمواطني دول المجلس وتسهيل التنقل بين الدول الأعضاء في القطاع الخاص، عن طريق التقارير الدورية التي ترفع إلى المجلس الأعلى لمعرفة تقدم الدول الأعضاء في تنفيذ هذه القرارات.

بالإضافة إلى متابعة الأمانة العامة للموضوعات المتعلقة ببرامج العمل لمواطني دول المجلس والعمالة الوافدة، وتوفر المعلومات والبيانات عن سوق العمل في الدول الأعضاء.

مؤسسة البترول الكويتية تطلق برنامجا لإدارة المخاطر

الكويت / كونا:

أطلقت مؤسسة البترول الكويتية أمس برنامجا لإدارة المخاطر يهدف إلى تحديد المخاطر التي قد تواجه الشركات التابعة لها ومحاولة الحد منها والتعامل معها بشكل علمي في حال وقوعها لتقليل أضرارها .

وقال الرئيس التنفيذي للمؤسسة هاني حسين في كلمة بالمناسبة ان التخطيط للمشروع قد اكتمل من حيث وضع الخطط والسياسات واللوائح الخاصة به مؤكدا اهمية التنسيق مع الشركات التابعة من اجل ضمان التنفيذ الجيد للبرنامج .

من ناحيته قال العضو المنتدب للتخطيط والمالية سهيل بوقريص للصحافيين ان البرنامج يهدف إلى التعامل مع المخاطر المالية والبيئية والعملياتية التي تواجه كل الشركات التابعة للمؤسسة والعاملة في القطاع النفطي .

وأضاف سهيل بوقريص ان البرنامج بدأ تطبيقه كنوع من التجربة او البداية على قطاع التسويق العالمي في المؤسسة واليوم يتم اطلاقه وتعميمه على جميع الشركات مشيرا الى أن شركة استشارية امريكية تولت مهمة المساعدة في وضع الاطار المنهجي لعملية ادارة المخاطر .

وأوضح انه من خلال هذا البرنامج سيتم توحيد ادارة المخاطر وكيفية التغلب عليها موضحا ان الشركة الاستشارية الاجنبية لديها عرض لمتابعة التعاون من اجل تطبيق البرنامج لدى الشركات .

وأشار الى ان البرنامج هو برنامج عالمي ويتم من خلال تطبيقه معرفة مدى نجاح أي شركة او مؤسسة كبرى في عملها مؤكدا انه يساعد في النهاية في تحقيق اهداف المؤسسة والوصول الى نتائج مالية جيدة .

من ناحيته قال رئيس مجلس إدارة شركة صناعة الكيماويات البترولية سعد الشويب للصحافيين ان البرنامج يهدف إلى الغاء نسبة كبيرة من المخاطر مثل مخاطر تقلب العملات الأجنبية مشيرا إلى انه يضع منهجية للاستفادة من المخاطر السابقة لتجنب المخاطر اللاحقة .

دبي العالمية تستعرض تجربتها خلال مؤتمر اقتصادي في هولندا

دبي / وام :

أكد فريد محمد أحمد أمين عام دبي العالمية أن الهوية المميزة أصبحت شرطا مسبقا للنجاح في عالم اليوم المتسم بشدة المنافسة سواء تعلق الأمر بدولة أم بكيان اعتباري.

وأضاف أن دبي عملت بكل جد ومشقة لبناء صورتها العالمية التي تميزها كواحدة من أفضل الأماكن الواعدة في القرن الحادي والعشرين وقامت قيادتها المتبصرة بما تتحلى به من قدرة ملهمة وجرأة في التميز بشق الطريق نحو بناء أرض الفرص العظيمة وأسلوب الحياة الخارج عن المألوف.

وقال في كلمة ألقاها في جامعة إيراسموس بمدينة روتردام الهولندية خلال افتتاح أعمال مؤتمر أسبوع الأعمال لرابطة كلية الاقتصاد الذي يستمر حتى ٢٩ أبريل الجاري إن مقدرة دبي على تكوين هوية فريدة لها كمكان لفرص الأعمال غير المقيدة ولأسلوب الحياة الخارج عن المألوف لها جذور متأصلة في نظرتها إلى ذاتها المقرونة بفهم عميق للطابع المتغير الذي يتسم به اقتصاد العالم.

حضر المؤتمر فريدريك رنفيلدت رئيس وزراء السويد والعديد من الشخصيات العالمية.

وقال فريد أحمد أمين عام دبي العالمية إن سعي دبي إلى التميز يتجسد في المشاريع التي أطلقتها مثل بورصة دبي المالية العالمية ومركز دبي للسلع المتعددة والمشاريع العقارية المتعددة على الواجهات البحرية حيث يتم في كافة هذه المشاريع تطبيق أفضل الممارسات المؤسسية على نحو دقيق وصارم .

وأوضح ان موانئ دبي العالمية الشركة المتخصصة في مجال إدارة وتطوير الموانئ تواصل نموها المشهود عبر القارات ليصل عدد محطاتها البحرية إلى ٤٢ محطة في ٢٢ دولة بينما تمثل المنطقة الحرة لجبل علي (جافزا) نموذجا يقتدى به ومصدر وحي وأمل للاقتصاديات الناشئة .

يذكر أن رابطة كلية الاقتصاد في روتردام التي تقوم بتنظيم هذا المؤتمر المخصص لطلبة الاقتصاد والأعمال كانت وجهت دعوة خاصة إلى دبي العالمية للمشاركة في النسخة الثالثة والعشرين من هذه الفعالية المرموقة وتعتبر الرابطة التي تضم حوالي ٣٥٠٠ عضوا واحدة من أكثر الجمعيات نشاطا ومهنية في هولندا وهي مرتبطة مع جامعة إيراسموس في روتردام وتهدف إلى ردم الهوة بين النظرية والممارسة عبر تنظيم فعاليات مثل أسبوع الأعمال ٢٠٠٧م.

سلطان القاسمي : الشارقة بيئة مثالية لجذب الاستثمارات

ابوظبي /وكالات:

في كلمة له أمام مجتمع الأعمال الياباني أكد الشيخ سلطان بن أحمد بن سلطان القاسمي رئيس هيئة الإنماء التجاري والسياحي في إمارة الشارقة على أهمية البيئة الاستثمارية التي تتميز بها الشارقة عن سواها في المنطقة مشيرا إلى أنها باتت اليوم بيئة مثالية لجذب الاستثمارات من مختلف أنحاء العالم حيث استطاعت الإمارة خلال السنوات القليلة الماضية أن تستقطب العديد من الشركات الصناعية والتجارية خاصة في المناطق الحرة في الشارقة التي تمثل بدورها بيئة عمل مثالية لمختلف الشركات العالمية والإقليمية، وشدد على أهمية المشاركة في هذا الملتقى الذي من شأنه تعزيز العلاقات التجارية المتبادلة بين البلدين مشددا على أهمية ومتانة القطاعات الاقتصادية في الشارقة والاستراتيجيات التي وضعتها حكومة الشارقة لتعزيز الشراكات الإقتصادية محليا وإقليميا وعالميا، وما تسهم به هذه الملتقيات الاقتصادية الهامة في دفع نشاط هذه القطاعات نحو المزيد من النمو".

واستعرض الشيخ سلطان بن أحمد بن سلطان القاسمي الذي يرأس وفد إمارة الشارقة المشارك في فعاليات ملتقى الشراكة الاقتصادية بين الإمارات واليابان في كلمته أهمية العلاقات التجارية المتبادلة بين دولة الإمارات واليابان بشكل عام وأهمية الشراكة التجارية مع الشارقة على وجه الخصوص، وتطرق في هذا الشأن إلى التبادل التجاري بين اليابان والشارقة والذي ارتفع بمعدل وصل إلى ٣٠٠٪ خلال السنوات العشر الأخيرة، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين الشارقة واليابان خلال العام المنصرم ٢٠٠٦ إلى حوالي مليار درهم، وهو ارتفاع ملحوظ في التبادل التجاري بين البلدين في وقت تشهد فيه إمارة الشارقة نموا متزايدا في مختلف قطاعاتها الاقتصادية.

وتطرق الشيخ سلطان بن أحمد بن سلطان القاسمي إلى الشراكة الاقتصادية المهمة والعلاقات التجارية المتينة التي تجمع دولة الإمارات باليابان قائلا: "في وقت ارتفعت فيه وتيرة تجارة اليابان مع دول مجلس التعاون الخليجي في العام ٢٠٠٦ لتبلغ قيمتها الإجمالية ١٣ تريليون ين وذلك بنسبة زيادة قدرها ٣٣ ٪ مقارنة بقيمتها في عام ٢٠٠٥، فقد هيمنت الواردات من دولة الإمارات العربية المتحدة على واردات اليابان من دول المجلس في ٢٠٠٦ حيث بلغ إجمالي الواردات اليابانية من الإمارات ٤,٤ تريليون ين، وكانت الإمارات أكبر سوق للصادرات اليابانية في دول مجلس التعاون عام ٢٠٠٦ حيث بلغ إجمالي قيمة هذه الصادرات ٧٠٣ مليارات ين بمعدل نمو سنوي قدره ٣٧٪، وتشكل الصادرات إلى الإمارات حوالي نصف نسبة ١٣٪ التي تمثل متوسط النمو السنوي لصادرات اليابان إلى دول مجلس التعاون خلال فترة الخمسة أعوام الماضية (٢٠٠٢ - ٢٠٠٦) وهو ما يؤكد ريادة الإمارات في التبادل التجاري مع واحد من أبرز القوى الاقتصادية في العالم .

ثم تناول رئيس هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة في كلمته التي ألقاها في مركز طوكيو الدولي للمؤتمرات أمام أكثر من ٣٠٠ من ممثلي المؤسسات والدوائر الحكومية والفعاليات الاقتصادية ورجال الأعمال من البلدين سبل تقريب وجهات النظر وزيادة فرص الاستثمار بين الشارقة واليابان وأكد أهمية الملتقى الذي يعد أكبر ملتقى اقتصادي ياباني على الإطلاق، في خلق مناخ خصب لتفعيل هذه الشراكة قائلا: "نحن هنا اليوم لنؤكد رغبة إمارة الشارقة في تعزيز التعاون مع مجتمع الأعمال الياباني في مختلف قطاعات التجارة والصناعة والسياحة في وقت أصبحت فيه الشارقة مقصدا هاما للمستثمرين والسياح من مختلف أنحاء العالم لما توفره الإمارة من بيئة جاذبة للاستثمار ومقومات سياحية تتفرد بها عن سواها في المنطقة".

واستعرض الشيخ سلطان بن أحمد بن سلطان القاسمي المميزات كافة التي تتمتع بها المناطق الحرة في إمارة الشارقة وما تقدمه للمستثمرين من تسهيلات وخدمات نوعية تجعل منها بيئة استثمارية مثالية، مشيرا إلى ما تمتاز به الإمارة من امتلاكها لواحدة من أكبر المساحات المخصصة للصناعة في دولة الإمارات والتي تضم داخلها ١٩ منطقة صناعية أهلت الإمارة لتكون القلب النابض للصناعة في الإمارات باستحواذها على ٤٨٪ من عوائد القطاع الصناعي في الإمارات، كما تناول في كلمته الحديث عن أهمية مطار الشارقة وطيران العربية في تعزيز المكانة التجارية والسياحية للإمارة.

وأكد الشيخ سلطان بن أحمد بن سلطان القاسمي أن تدفق الاستثمارات إلى الشارقة يأتي للاستفادة من المناخ الاستثماري المشجع والتسهيلات التي تقدمها الإمارة، مستعرضا ما قامت به حكومة الشارقة من تأسيس بنى تحتية متطورة ووضع قوانين شفافة ساهمت في جلب استثمارات كبيرة من خارج الإمارة، قائلا: "تتمتع الشارقة اليوم بعلاقات استثمارية متينة مع العديد من دول المنطقة والعالم، وقد بات واضحا لدينا اليوم رغبة المستثمرين من مختلف أنحاء العالم في الاستفادة من الفرص الاستثمارية في الإمارة التي تعمل على إزالة المعوقات من أمام المستثمرين وتحسين مستوى الأداء وتقديم المزيد من التسهيلات والخدمات النوعية التي عرف عن إمارة الشارقة توفيرها لدعم الاستثمار في مختلف القطاعات فيها".

وزير النفط البحريني يشيد بعطاء جمعية الشفافية

المنامة / وكالات :

استقبل الدكتور عبدالحسين بن علي ميرزا وزير شؤون النفط والغاز ورئيس الهيئة الوطنية للنفط والغاز ورئيس مجلس المناقصات في مكتبه بمبنى الهيئة ظهر أول من أمس الدكتور جاسم العجمي رئيس جمعية الشفافية البحرينية.

وفي بداية اللقاء رحب وزير شؤون النفط والغاز ورئيس الهيئة الوطنية للنفط والغاز بالدكتور جاسم العجمي، منوها بما تقدمه جمعية الشفافية البحرينية من دور كبير في نشر ثقافة ومبادئ الشفافية في مختلف المجالات. وقد تم مناقشة واستعراض آخر التطورات حول أعمال مجلس المناقصات والشفافية المتعلقة بالقواطع البحرية والمناطق البرية التي أعلن عنها مؤخرا لاستقطاب الشركات النفطية العالمية لتنفيذ مشاريع مشتركة، وذكر الوزير أن هناك إشارات وبوادر ايجابية جيدة من قبل العديد من الشركات، كما تم مناقشة العديد من القضايا التي تتعلق بالنفط والأمور التنظيمية المتعلقة بالهيئة، إضافة إلى التطرق إلى عده مواضيع اقتصادية مهمة. وقد أبدى رئيس جمعية الشفافية البحرينية شكره وتقديره للوزير على الجهود التي تبذلها الهيئة في تطوير قطاع النفط والمحافظة على ثروات البلاد النفطية وكذلك على جهوده كرئيس لمجلس المناقصات. مبديا ارتياحه للنهج الإعلامي الذي تسير عليه الهيئة وما يحتويه من شفافية وكثافة الأخبار التي توضح انجازات الهيئة. كما أثنى رئيس الجمعية على الدعم والمساندة التي تتلقاها الجمعية من الوزير خدمة للوطن والمواطن.

منتدى في الدوحة يناقش قضايا التنمية والتجارة الحرة

الدوحة / وكالات :

يواصل المنتدى السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة أعماله في الدوحة لليوم الثاني على التوالي بحضور ستمائة من كبار المسؤولين والساسة ورجال الأعمال. ويناقش المنتدى موضوعات عدة أبرزها قضايا التنمية المستدامة والتجارة الحرة وارتباطها بالإصلاح والديمقراطية.

وقد خصصت في المنتدى جلسات لمناقشة عدد من القضايا الاقتصادية على رأسها دور المال والسيولة النقدية في دعم المشاريع الكبرى وكذلك دور الحكومات في توفير رؤوس الأموال الصناعية.

من جانبه دعا أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى مراجعة حالة التنمية في المنطقة ودعم المشروعات الكبرى والأفكار الاقتصادية الخلاقة.

وبشأن محور الاقتصاد الحر أعرب الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى عن اعتقاده أن الدول النامية بدأت تتضرر وتبدي نوعا من التحفظ على سياسات التجارة الحرة خاصة بعد جولة الدوحة وما أثير حول المسائل البيئية مثل التغير المناخي والاحتباس الحراري.

واعتبر جاك سترو رئيس مجلس العموم ووزير الخارجية البريطاني السابق أنه لا يمكن تحقيق الإصلاح الاقتصادي دون الإصلاح السياسي.

«بي.إم.جي» السعودية ترتب لطرح 42% من أسهم «الاتحاد التجاري للتأمين»

الرياض / وكالات:

وقعت في الرياض شركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني مع مركز بي.إم.جي للاستشارات المالية، للعمل كمستشار مالي لعملية طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام، ليرتفع بذلك عدد شركات التأمين المرخص لها إلى ١٨ شركة.

وأوضح سليمان الصالح نائب رئيس مجلس إدارة «الاتحاد التجاري للتأمين»، أن حجم سوق التأمين مرشح للارتفاع خلال السنوات المقبلة إلى ما قوامه ١٥ مليار ريال (٥,٣ مليار دولار) لا سيما في ظل التوجه نحو زيادة حجم التأمين الإلزامي، والتي يأتي على رأسها حاليا تأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير «المركبات».

من جهته، أبان عباس عبد القادر عبد الجليل العضو المنتدب والمدير العام التنفيذي لـ«الاتحاد التجاري للتأمين» أن الشركة مسجلة في البحرين كشركة مقيمة برأسمال ٢٧ مليون دولار، مفيدا بأن الشركة هي المساهم الرئيسي في شركة الاتحاد التجاري للتأمين السعودية التي تكتنز تجربة قوامها ٢٤ عاما، ويرأس مجلس إدارتها رجال الأعمال صالح العلي الراشد.

وأشار عبد الجليل إلى أن لدى الشركة التي يشترك في تأسيسها كل من الاتحاد التجاري للتأمين البحرينية والأهلية الكويتية، بالإضافة إلى مجموعة من المستثمرين المحليين، ٥ فروع حاليا تقوم بتغطية معظم مناطق السعودية.

وتوقع عبد الجليل أن يزيد حجم سوق التأمين ليتخطى حاجز قيمة أقساط التأمين ٢٠ مليار ريال، لا سيما أن ذلك يأتي في ظل تأمين إلزامي على ٧ ملايين مقيم و١٢ مليون سيارة مستخدمة في السعودية، وسط نمو عقود التأمين الكبيرة في مجالات تأمين الملكيات والهندسة والطاقة والشحن، بانتظار مزيد من منتجات التأمين الطبية، في الوقت الذي سمح بدخول شركات التأمين المختلفة لتغطية التأمين على القطاعات الحكومية.